

لأن قصد مكة كقصد النسك كما في نقل ابن عرفة واحتمد في سنة
 ورجع إلى الميقات بعد الإحرام أم لا وتقدم بعض ذلك فلا تفعل
وأما المترددون لمكة بكحطب وعقب أو غير ذلك من دور
 المواقيت لهم أن يدخلوا مكة بغير إحرام **ولاستحب** التخيير
 إحرامه أول مرة **أما المترددون** لها من المواقيت فلا
 يجوز لهم أن يتعدوا الميقات حلالا **وأما للمقيم** مكة إذا
 خرج منها بنية العود ثم عاد إليها ثانيا فإعادة يهودت
 قرب وتارة يهودت بعدة فإن كان عن قرب ولم يتم
 كثيرا كما إذا وصل إلى جدة والطائف أو عسقلان فله أن
 يدخل مكة بغير إحرام وعليه هذا ظاهر الرواية فإن
 حد القرب مسافة القصر وعليه مذهب الحنابلة وغيره
 وأما عليه الحنبي في الحاشية وعليه ما في المجموع للأمامين
 المسالك من أن حد القرب ما دون مسافة القصر البعد
 ما كان على مسافة القصر فحلت وصل إلى جدة مثلا
 فلا يدخل مكة إلا محرما **وأما صور** ذلك سنة عشر لأنه
 أن يصل بعد حروجه منها إلى مسافة القصر ولا يفتي
 وصله إلى مسافة القصر وأراد الرجوع وجب عليه
 الإحرام

الإحرام أقام بالمحل الذي وصل إليه قليلا أو كثيرا أخرج وأفضا
 سكناتها أولا رجع لحاجة أو لأفقه صور ثمانية **وأما**
 الذي لم يصل إلى مسافة القصر فإن خرج وأفضا سكناتها
 ورجع لحاجة فلا إحرام عليه أقام قليلا أو كثيرا وإن رجع
 لغير حاجة وجب عليه الإحرام أقام كثيرا أو قليلا فله
 أربعة **وأما** أن يخرج غير أفضا سكناتها في هذا الموضوع
 اعني دون مسافة القصر أحرم أن أقام كثيرا رجع لحاجة
 لا أما أن أقام قليلا فلا إحرام عليه كما في الرجوع لمقتضى
 أولا فله أربعة أيضا ثم إلى الذي عشر فقد تمت السنة
 عشر صورة **والمراد** بالأه قامة الكثير خمسة عشر يوما
 فأكثر وبالقليلة ما دون ذلك انتهى **وعند الإمام**
أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في باب المناسك وشركه
 وحكم هذه المواقيت وجوب الإحرام منها لأحد النسكين
 بالأه جماع مع جواز تقديمه عليها بلا خلاف وتجزم تأخير
 الإحرام عنهما لمن أراد أحدا لنسكين بلا نزاع أيضا وإنما
 الخلاف فيمن أراد دخول مكة أو الحرم وإن كان لقصد
 التجارة أو غيرها من أراد الزاخرة أو دخول بيته ولم